العدوان على الدوحة...

كلفة الارتهان الأمني للأجنبي و مأزق الوساطة الوظيفية

جميع الحقوق محفوظة © 2025

تُقدّم هذه الدراسة، المعنونة "العدوان على الدوحة: تكلفة الاعتماد الأمني على القوى الأجنبية ومعضلة الوساطة الوظيفية"، دراسةً تحليليةً مُنظّمة للهجوم الإسرائيلي على الدوحة في 9 سبتمبر/أيلول 2025 وتداعياته السياسية والاستراتيجية والأمنية الأوسع. وتعتمد الدراسة حصريًا على المعلومات المتاحة للعامة، والأحداث الموثقة، والتصريحات الرسمية، والبحوث المُوثّقة، لتقديم سرد شامل للأزمة وتأثيرها على مكانة قطر الإقليمية، وسيادتها، وسياساتها في الوساطة، واستراتيجياتها الدفاعية.

لا يطرح هذا العمل ادعاءات جديدة تتجاوز السجل الموثق، ولا يسعى إلى الترويج لأي برنامج سياسي. بل يجمع ويضع في سياقه ويحلل المواد المتاحة - بما في ذلك التعليقات الإقليمية والدولية، والتصريحات الحكومية، والتقييمات الأكاديمية - لتزويد القراء والباحثين وصانعي السياسات بفهم متماسك للحادثة وأهميتها.

تم تحرير هذه الطبعة ونشرها وتوزيعها من قبل دار آل ثاني.

نُشرت لأول مرة في عام 2025.

DAR AL THANI

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ملخص	**2**
مقدمة	**4**
الفصل الأول: القصف الإسرائيلي على الدوحة ... السياق والدلالات	**6**
1. خلفية العدوان الميدانية والسياسية	**6**
2. المبررات الإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة	**7**
الفصل الثاني: التداعيات السياسية للقصف الإسرائيلي	**11**
1. أثر العدوان على مكانة قطر الإقليمية	**11**
2. إنعكاسات العدوان علي العلاقات العربية الإسرائيلية	**13**
3. تداعيات العدوان دوليا	**14**
الفصل الثالث: السيادة المعلقة بين الحماية الأميركية والتركية	**17**
1. بين ماضي كعبة المضيوم وحاضر الارتهان للأجنبي	**17**
2. قاعدة العديد مقايضة السيادة الوطنية مقابل استقرار وهمي	**17**
3. التواجد العسكري التركي وإعادة إنتاج الارتهان الأمني الخارجي	**21**
الفصل الرابع: فشل مزدوج للنظام القطري في الردع وإدارة ما بعد العدوان	**24**
1. فشل منظومة الرصد القطرية	**24**
2. هشاشة الموقف القطري بعد العدوان الإسرائيلي	**26**
شهادات حول العدوان الإسرائيلي وتداعياته	**30**
التوصيات	**32**
الخاتمة	**34**
المراجع	**36**

العدوان على الدوحة... كلفة الارتهان الأمني للأجنبي و مأزق الوساطة الوظيفية

ملخص

تتناول هذه الدراسة حادثة القصف الإسرائيلي الذي استهدف العاصمة القطرية الدوحة، بوصفه حدثًا مفصليًا كشف هشاشة البنية الأمنية القطرية، وأظهر حدود الاعتماد المفرط على المظلّةالأمنية الأجنبية، فعلى الرغم من كثافة الاستثمارات العسكرية والاتفاقات الدفاعية التي عقدتها قطر مع الولايات المتحدة ودول أخرى، فإّن الضربة شّكلت اختبارًا عملًيا لقدرة هذه الترتيبات على توفير الردع والحماية الفعلية، ليبرز في المقابل قصورًواضح في منظومات الإنذار والردع الذاتي.

كما تتناول الدراسة الكلفة السياسية والأمنية لسياسة الوساطات الديبلوماسية في النزاعات عبر العالم بوصفها أداة مركزية لسياسة قطر الخارجية، إذ تشير النتائج إلى أن الانخراط العميق في ملفات إقليمية شديدة التعقيد جعل قطر في موقع مكشوف سياسًيا وأمنًيا، لاسيما في حين اصطدمت مصالحها بحدود النفوذ الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة،فالهجوم لم يكن مجرد حادثة أمنية عابرة، بل نقطة انكشاف لخيارات استراتيجية اعتمدت على "شرعية الدور" بدل "كفاءة القوة".

وتُبرز الدراسة كيف مثّل القصف الإسرائيلي انتهاًكا صارًخا للسيادة القطرية، دون أن تقابله الدوحة بردّ سياسي أو دبلوماسي واضح، الأمر الذي عكس اختلال ميزان القوة في العلاقة بين قطر وإسرائيل، وانكشاف محدودية القدرة القطرية على فرض خطوط حمراء أوحماية أراضيها من الاعتداء الخارجي، و تناقش الدراسة موقف الدوحة المتردد، والذي اتسم بالصمت والارتباك، بما يوحي بوجود تفاهمات ضمنية و حسابات سياسية ضيقة تغلّب مصلحة الوساطة من أجل مكاسب ديبلوماسية على الاعتبارات السيادية والأمنية.

كما تتناول الدراسة مسؤولية قطر تجاه أمن المفاوضين الفلسطينيين من حركة حماس المقيمين على أراضيها، إذ يشير الحدث إلى فشل أمني واضح في توفير الحماية لهم، ما يظهر أن الدولة التي ادعت رعاية الحوار، لم تكن قادرة على حماية ضيوفها أو أراضيها من الاستهداف المباشر.

وتخلص الدراسة إلى أن القصف الإسرائيلي على الدوحة جاء نتيجة هشاشة البنية الأمنية القطرية واعتمادها المفرط على ترتيبات أمنية خارجية لم تُبنى وفق أولوياتها الوطنية، بل وفق حسابات القوى التي تستضيف قواعدها على أراضيها، إذ أدى هذا النمط من "الأمن المستورد" إلى تجريد الدولة من القدرة على تطوير منظومة ردع ذاتية، وإلى إضعاف استقلال قرارها الأمني في لحظات التهديد، ويُبرز أن التعويل على القوة الأجنبية لم يعد خيارًا آمنا لقطر، بل أصبح عاملًا مُسهِمًا في تعريض البلاد للمخاطر، لأن أمن الدولة لا يمكن أن يكون أولوية لدى حلفاء يقدّمون منطقيا مصالحهم فوق كل اعتبار.

مقدمة

صورة للعدوان الإسرائيلي علي الدوحة

في يوم الاثنين 8 من سبتمر 2025 وبعد ضغط من الرئيس الأمريكي ترامب صرح وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، بأن بلاده قبلت مقترح وقف إطلاق النار الذي تقدمت به الولايات المتحدة لإنهاء الحرب المدمرة في غزة [1]، وفي اليوم التالي، قامت إسرائيل بعدوان غادر استهدف مجمعًا سكنيًا في العاصمة القطرية الدوحة يقيم فيه عدد من أعضاء المكتب السياسي أثناء تواجدهم من أجل مناقشة نفس المقترح، وأسفر الهجوم عن استشهاد عنصر أمن قطري وعدد من كوادر الحركة، بينهم نجل رئيس حماس في غزة خليل الحية ومدير مكتبه، إلى جانب عدد من المرافقين والمدنيين.

تجاوز العدوان الإسرائيلي حدود العملية العسكرية التقليدية إلى مستوى أكثر خطورة، إذ مثل قصف الدوحة حادثة غير مسبوقة في تاريخ الصراع، باستهداف أراضي دولة وسيطة تُعدّ منذ سنوات مركزًا رئيسيًا للوساطات الدبلوماسية في قضايا المنطقة، وقد حمل هذا الهجوم رسالة واضحة مفادها أن إسرائيل لم تعد تعترف بأي خطوط حمراء،

وأنها مستعدة لملاحقة خصومها حتى داخل عواصم تستضيف المفاوضات، بما في ذلك دولة قطر التي دأب المسؤولون الإسرائيليون علي زيارتها وترتبط معها بتنسيق أمني واسع.

و كشف العدوان الإسرائيلي على الدوحة الثمن الحقيقي للرهان القطري على سياسة الوساطة، التي روج لها طويلاً بوصفها أداة نفوذ إقليمي، لكنها أثبتت في لحظة الأزمة أنها عبء سياسي وأمني يفوق قدرتها على تحمله، فقد دفعت قطر كلفة باهظة من أمنها ومن دماء مواطنيها والمقيمين علي أرضها نتيجة الانفتاح المتوازي على إسرائيل وحركات المقاومة، وهو انفتاح لم يحقق لها أي ضمانات فعلية، بل جعلها مكشوفة أمام أخطار لم تملك القدرة على ردعها.

ومع خرق سيادتها واستهداف عاصمتها انهارت عمليا فرضية "الحصانة الدبلوماسية" التي بنت عليها الدوحة تبرير دورها الوسيط، لتجد نفسها في موقع العاجز عن حماية أراضيها أو تأمين الأطراف التي استضافها في إطار وساطة كانت تقدمها كنموذج لدبلوماسيتها الفاعلة، وبذلك تحول دور الوسيط من مصدر مكاسب سياسية مزعومة إلى سبب مباشر لانكشاف قطر وتعرضها لإحراج استراتيجي غير مسبوق.

كما كشف الهجوم الإسرائيلي على الدوحة حقيقة لطالما حاول النظام القطري تجاهلها أو تغليفها حول الأمن الوطني المرتهن بشكل شبه كامل للقوى الأجنبية، وحول القواعد العسكرية الأميركية والتركية التي استضافتها قطر لعقود ليكشف العدوان أنها لم تكن يوما ضمانة حقيقية لردع أي تهديد خارجي، فقد وقف البلدان اللذان يفترض أن وجود قواتهما على الأراضي القطرية يمنح الدوحة حصانة استراتيجية"، موقف المتفرج على قصف استهدف العاصمة مباشرة، دون أن يصدر عنهما أي رد عسكري ، لتسقط الرواية الرسمية القطرية التي طالما صوّرت قاعدة العديد الأميركية باعتبارها "مظلة حماية" وجزءًا من التزام واشنطن بأمن قطر، إذ كشف العدوان أن هذه القاعدة ليست سوى منشأة تدار وفق الحسابات الأميركية الضيقة، لا وفق حاجات قطر ولم يكن الوجود التركي في الريان أفضل حالاً؛إذ أثبت الهجوم أن هذا الوجود ليس أكثر من امتداد سياسي لأنقرة، يخدم مصالحها الإقليمية من دون أن يشكل أي إضافة حقيقية لقدرة قطر الدفاعية أو السيادتها.

الفصل الأول: القصف الإسرائيلي على الدوحة ... السياق والدلالات

1. خلفية العدوان الميدانية والسياسية

منذ ما بعد السابع من أكتوبر 2023، أخذت السياسة الإسرائيلية تجاه الاستهداف المباشر لقيادات حركة حماس خارج نطاق المواجهة التقليدية فقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في أواخر نوفمبر 2023، أنه وجه جهاز الاستخبارات الخارجية إلى الشروع في عمليات تطال مسؤولي الحركة أينما تواجدوا، وهو ما شكّل انتقالاً واضحًا من خطاب التهديد العام إلى تبني استراتيجية اغتيال عابرة للحدود، وتعزز هذا التحول في الخطاب السياسي والأمني عبر تصريحات وزير الأمن في تلك الفترة، الذي أشار إلى أن قادة الصف الأول في حماس "مهددون بالزوال في أي لحظة"، في دلالة على استعداد المؤسسة الأمنية لملاحقة عناصر القيادة خارج ساحات نشاطهم التقليدية (2)، كما كرس رئيس جهاز الأمن العام السابق هذا التوجه في مداخلات علنية لاحقة، مؤكّدًا أن الأجهزة الأمنية ستواصل مطاردة قادة الحركة "في كل موقع يمكن الوصول إليه، سواء في غزة أو الضفة الغربية أو لبنان أو تركيا أو حتى قطر، مع الإشارة إلى أن هذا المسار قد يمتد لسنوات، لكنه سيتابع بوصفه خيارًا استراتيجيًا طويل الأمد.

وعلى صعيد التطبيق الميداني، تُرجم هذا الخطاب إلى سلسلة اغتيالات استهدفت شخصيات بارزة من قيادات الحركة وعززت هذه الأحداث من أن تصفية القادة أصبحت سياسة عملية تم تنفيذها عبر حدود دولية، وتجسّدت هذه الديناميكية أيضاً في توسيع نطاق العمليات خارج الحلبة التقليدية للنزاع، ومنها قطر التي كان نظامها يعتقد قبل الضربة أن أراضيها محميّة بحكم دورها الدبلوماسي المتمثل في الوساطة الوظيفية الموكلة إليها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير هذه المعطيات إلى اندماج واضح بين البعد السياسي و الميداني في استراتيجية إسرائيلية بدأت تتبنى استهداف القيادة العليا الحماس كأداة مركزية في تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات إقليمية ودولية تتجاوز حدود الصراع التقليدية وتثير إشكاليات متعلقة بالسيادة الوطنية ومسؤولية التصعيد، وحماية المدنيين والمنشآت ذات الطابع الدبلوماسي.

2. المبررات الإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة بنيامين نتنياهو، في تبرير عدوانها الأخير على نهج استراتيجي متكامل ذي أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية، يستند إلى مبدأ الاغتيال الموجه كأداة مركزية لتحقيق الأهداف الحربية التي حددتها بعد عملية "طوفان الأقصى" في 7 من اكتوبر 2023 والمتمثلة في تفكيك بنية حركة حماس وإنهاء حكمها في قطاع غزة، عبر تدمير قدراتها التنظيمية والعسكرية بصورة ممنهجة.

وفي هذا الإطار، تبنت إسرائيل سياسة اغتيالات عابرة للحدود طالت قادة الحركة في الداخل والخارج على حدّ سواء، بدءًا باغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس في بيروت مطلع عام 2024، مرورًا باغتيال إسماعيل هنية في طهران في تموز/ يوليو من العام نفسه وغيرهم، في محاولة منهجية لتفكيك القيادة العسكرية للحركة.

وقد حظيت هذه العمليات منذ بدايتها بدعم سياسي وعسكري غير محدود من الولايات المتحدة، التي تبنّت الرؤية الإسرائيلية الرامية إلى "القضاء على حماس" كجزء من مقاربتها الاستراتيجية تجاه الحرب مما أتاح لتل أبيب حرية التحرك دون قيود قانونية أو سياسية، بما في ذلك تنفيذ اغتيالات داخل أراضي دول ذات سيادة، وفي ظل هذا المناخ من الإفلات من المساءلة، ومع عودة الإدارة الأميركية بقيادة ترامب إلى الحكم، وسعت إسرائيل نطاق عملياتها لتشمل استهداف شخصيات سياسية ومدنية في دول عربية أخرى، في خرق واضحالأعراف القانون الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في العدوان علي الدوحة، وما مثله من تصعيد نوعي يعكس انتقال إسرائيل من استهداف الأفراد إلى انتهاك مباشر لسيادة دولة عربية تُعدّ طرفًا غير منخرط ميدانيًا في النزاع، وبذلك، اتخذت سياسة الاغتيالات الإسرائيلية بعدًا جديدًا يتجاوز حدود المواجهة مع حركة حماس ليشكل سابقة خطيرة في العلاقات الإقليمية، من خلال فرض منطق القوة على حساب قواعد الشرعية الدولية، ومن أبرز أسباب العدوان علي قطر:

- **إفشال الوساطة القطرية:** جاء العدوان الإسرائيلي على الأراضي القطرية ليمثل تحولاً خطيرًا في قواعد السلوك الدولي، إذ استهدف الدولة الوسيطة ذاتها في خرق سافر لسيادتها، وفي مسعى واضح لإجهاض المفاوضات فمنذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أعلنت قطر مبادرة دبلوماسية بتوجيه ورعاية من الولايات المتحدة تهدف إلى إيقاف الحرب واحتواء تداعياتها الإنسانية "، وقد اتخذت هذه المبادرة شكل وساطة متواصلة احتضنت الدوحة من خلالها جولات تفاوضية متعددة الأطراف ضمّت ممثلين عن كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، في محاولة للتوصل إلى تفاهمات حول إطلاق المحتجزين ووقف إطلاق النار، وأسفرت هذه الجهود عن تحقيق اختراقات محدودة تمثلت في التوصل إلى هدنتين مؤقتتين وتبادل للأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، الأولى في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، والثانية في 15 كانون الثاني يناير 2025، وعلى الرغم من المرونة التفاوضية التي أبدتها حماس تجاه مقترحات الوسطاء، وآخرها المبادرة القطرية المصرية التي تم التوافق عليها فلسطينياً في أغسطس 2025 فإن حكومة نتنياهو رفضت التعامل معها بجدية، مفضلة خيار التصعيد العسكري على أي تسوية سياسية.

- **إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للقطاع** : على الرغم من أن الخطاب السياسي الذي تبناه بنيامين نتنياهو خلال الأسابيع الأخيرة أظهره في صورة الساعي إلى التوصل إلى تسوية شاملة تنهي الحرب، فإن هذا الموقف لم يكن سوى غطاء دعائي لتضليل الرأي العام الدولي، خاصة بعد أن أصبحت موافقة حركة حماس على المقترح الذي قدمه الوسطاء أمرا واقعا لا يمكن تجاهله، وقد رأت المؤسستان الأمنية والعسكرية في إسرائيل في هذا القبول تحولا نوعيًا في موقف الحركة، ينطوي على قدرٍ من المرونة لم يسبق أن أبدته في مراحل التفاوض السابقة، ومع ذلك،لم يُحدث هذا التطور أي تغيير في البنية الجوهرية لسياسة نتنياهو، التي تقوم منذ اندلاع الحرب على نهج استئصالي يهدف إلى تدمير غزة ماديًا وبشريًا، وفرض واقع استيطاني وأمني جديد يفضي إلى تهجير سكانها وإعادة احتلالها.

وفي هذا الإطار، مثل العدوان الإسرائيلي على قطر حلقة إضافية ضمن استراتيجية الضغط القصوى التي تعتمدها تل أبيب الإخضاع حركة حماس، عبر استهداف قيادتها السياسية خارج الأراضي الفلسطينية وخلق بيئة تفاوضية قائمة على الإكراه لا على الحوار فالهدف المعلن يتمثل في إجبار الحركة على القبول بالشروط الإسرائيلية، التي تتضمن نزع سلاح المقاومة وتهجير السكان، وإعادة إخضاع القطاع للسيطرة العسكرية

الإسرائيلية الكاملة، أو على الأقل فرض إطار تفاوضي جديد تحت تهديد القوة العسكرية بما ينسجم مع الرؤية الإسرائيلية لما تسميه "مرحلة اليوم التالي في غزة ".

وقد ترافقت هذه المقاربة مع تصعيد عسكري ميداني مكثف في المناطق الشرقية والشمالية لمدينة غزة، سبق قصف الدوحة بأيام قليلة، حيث نفّذ الجيش الإسرائيلي عمليات تدمير شاملة للبنية العمرانية، شملت الأبراج والمباني السكنية، مستخدمًا تقنيات قتالية متطورة مثل "الروبوتات الناسفة" المحمّلة بكميات كبيرة من المتفجرات، بهدف تفريغ المناطق المستهدفة من سكانها ودفعهم قسرًا نحو وسط القطاع وجنوبه.

وفي سياق موازٍ، أعلن وزيرالخارجيةالإسرائيلي، إسرائيل كاتس، في7 يوليو 2025، عن خطة لإنشاء ما سمّاه " مدينة إنسانية "في رفح [3]،وهي في جوهرها مخطط لتجميع الفلسطينيين في مساحة ضيقة تحت ظروف معيشية قاسية، أشبه بمعسكر احتجاز كبير يتضمن خيامًا مؤقتة ومراكز إغاثة محدودة، بما يشكل عمليًا تجسيدًا لمشروع التهجير الجماعي وإعادة تشكيل المشهد الديموغرافي في القطاع.

و بذلك يتضح من مجمل الوقائع أن الضربة الإسرائيلية ضد قطر لم تُشكّل حادثة منفصلة أو ظرفية، بل جاءت منسجمة مع منهج القوة الذي تتبناه إسرائيل، والذي لم يعدمحصورًا بساحات القتال التقليدية في غزة، فالهجوم يعكس توجّهًا استراتيجيًا يستهدف كل فاعل يسعى إلى زحزحة الهيمنة الإسرائيلية الأميركية على مسارات التفاوض، ويشير إلى تحوّل في طبيعة الصراع، من عمليات عسكرية مباشرة إلى أدوات ترمي إلى تعطيل الوساطات الإقليمية وإضعاف سيادة .الدول، تحت مبررات متكررة تتعلق بالأمن الإسرائيلي

- **رسالة ردع إقليمية تؤكد تفوق القوة الإسرائيلية:** يمثّل القصف الإسرائيلي للدوحة جزءًا من مقاربة استعراضية للقوة تسعى من خلالها إسرائيل إلى استعادة مكانتها الإقليمية التي تلقت ضربة قاسية بعد عملية "طوفان الأقصى"، وإلى إعادة ترسيخ موقعها كقوة عسكرية وأمنية مهيمنة في توازنات الشرق الأوسط. ولم يأت الهجوم كفعل عسكري منفصل عن سياقه، بل كإشارة مدروسة لبقية دول المنطقة مفادها أن إسرائيل قادرة على النفاذ عبر حدود أي دولة وبلوغ أهدافها متى قررت ذلك، في خطوة تكشف استخفافًا واضحًا بمبادئ السيادة الوطنية وبحدود الدولة الحديثة.

وقد أظهر بنيامين نتنياهو هذا المسار بجلاء خلال المواجهة الواسعة التي خاضتها إسرائيل ضد إيران في يونيو 2025، حين أكد أن بلاده تعيد رسم المشهد الإقليمي"، ويعكس هذا التصريح توجّهًا حمل طابعًا توسعيًا ضمنيا يرمي إلى إعادة ترتيب البيئة الجيوسياسية في الشرق الأوسط وفق رؤية إسرائيلية منفردة، كما يكشف هذا الخطاب عن رغبة تل أبيب في ترسيخ بنية نفوذ مستدامة تتيح لها إدارة مسارات الصراع في فلسطين والتحكم في معادلات القوة الإقليمية على المدى الطويل.

وتقوم هذه المقاربة على دعم سياسي غير محدود من الإدارة الأميركية خلال عهد الرئيس دونالد ترمب التي تبنت إلى حد بعيد المنظور الإسرائيلي في التعامل مع أزمات المنطقة وتوازناتها، وقد أتاحهذا الانحياز لواشنطن هامشا واسعا أمام تل أبيب لتوسيع مجال عملياتها العسكرية خارج نطاقها التقليدي، من دون اكتراث فعلي بمبدأ سيادة الدول أو بقواعد القانون الدولي، وفي ظل هذا الغياب شبه الكامل للردع الدولي والانكفاء العربي تعمل إسرائيل على ترسيخ موقعها بوصفها الفاعل المهيمن في الإقليم مستثمرة أدوات القوة الصلبة ورمزية التفوق العسكري لإعادة تشكيل البنية الإقليمية بما يتوافق مع مشروعها الأمني وأهدافها التوسعية.

الفصل الثاني: التداعيات السياسية للقصف الإسرائيلي

1. أثر القصف على مكانة قطر الإقليمية

صورة للمجمع السكني بعد القصف الإسرائيلي

مثّل القصف الإسرائيلي الذي استهدف الدوحة نقطة انعطاف حاسمة في إعادة تعريف موقع قطر داخل البنية الإقليمية، عبر إظهاره حدود الدور الذي كانت تضطلع به والضغوط البنيوية التي تحكم موقعها في معادلات الأمن الإقليمي، وأضر كثيرا بمكانتها الديبلوماسية وأثار تساؤلات عميقة حول حدود استقلال قرارها السياسي وجدوى دور الوسيط الذي اضطلعت به في السنوات الأخيرة، فقد اعتبرت دراسات صادرة عن مراكز بحثية غربية مثل معهد واشنطن {Washington Institute} الذي نشر تحليلًا بعنوان" تحول استراتيجي بعد الهجوم الإسرائيلي على قطر" أشار فيه إلى أن القصف الإسرائيلي علي الدوحة مثل نقطة تحول في مكانة قطر كوسيط إقليمي، وسيضر في المدى البعيد كثيرا بنفوذ الدوحة في الوساطات [4]، كما أشار تحليل استخباري للدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) ، أن الهجوم شكّل سابقة خطيرة كسرت أحد"

المحرّمات الأمنية" في الخليج، إذ نُفّذ ضد دولة ذات سيادة تستضيف أطرافًا منخرطة في وساطات حساسة، وأن الضربة تهدّد دور الوساطة القطرية في مفاوضات وقف إطلاق النار، وتضعف الثقة في دور قطر كضامن محايد وقد يُضعف استقرارها [5]، ومن الناحية الرمزية والسياسية، أسهم القصف في تقويض الصورة التي سعت الدوحة إلى ترسيخها بوصفها «ملاذًا تفاوضيًا آمنًا» قادرًا على استضافة قادة المقاومة وممثلي القوى الدولية في آنٍ واحد، وقد ترتّب على ذلك تراجع قدرة قطر على المواءمة بين أدوار الوسيط والمضيف والمموّل ضمن معادلة واحدة، الأمر الذي وضعها أمام مفارقة بنيوية تتراوح بين المحافظة على دورها الوظيفي التقليدي من جهة، ومواجهة مخاطر تهديد سيادتها وأمنها الداخلي.

ومن جهة أخرى، يرى عدد من المحللين أن الهجومالإسرائيلي شكّل اختبارًا لمدى استقلالية القرار القطري؛ إذ بيّن أن الدوحة، رغم علاقاتها الواسعة مع واشنطن وتل أبيب، ورغم استثمار الولايات المتحدة في موقعها ودبلوماسيتها الوظيفية لخدمة مصالحها المنطقة، لم تكن في منأى عن استهداف مباشر طال أراضيها، وقد أعاد ذلك التأكيد على أن قطر تبقى عُرضة للتوظيف ضمن أجندات القوى الكبرى التي توظّف موقعها ودورها التفاوضي لخدمة توازنات إقليمية أوسع، وعلى هذا الأساس، لم يكن القصف مجّرد عمل عسكري محدود، بل رسالة استراتيجية أعادت تشكيل معادلات النفوذ في الإقليم، ودفعت الدوحة إلى إعادة تقييم أدوات قوتها الناعمة وحدود انخراطها في ملفات عالية الحساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وتجمع معظم التحليلات على أن أثر الهجوم تجاوز البعد الأمني المباشر ليطال البنية الرمزية والسياسية لمكانة قطر إقليميا ، فالضربة مثّلت لحظة كشفٍ حادّة للدور الوظيفي الذي تؤديه الدوحة في منظومة العلاقات الدولية، وأظهرت التناقض بين طموحها في لعب دور الوسيط النزيه وبين ارتباطها بشبكة تحالفات تجعل استقلال قرارها محكًّا دائمًا للتشكيك، ومن خلال ذلك يمكن اعتبار القصف الإسرائيلي نقطة انعطاف في المسار السياسي القطري، إذ تسببت في تصاعد الانتقادات في الداخل بشأن سياسات النظام في رعاية الوساطات ، ما جعلها تفقد موقعها كوسيط محايد وتتحول إلى طرف مكشوف سياسيًا وأمنيًا في معادلة لا تملك السيطرة عليها.

وبالتوازي مع ذلك ارتفع منسوب المخاطر في تقديرات المستثمرين الدوليين، ولا سيما أن برامج التحول الاقتصادي والخطط التنموية القطرية تقوم على افتراض بيئة مستقرة، كما أن تحول المدن القطرية ذاتها إلى أهداف محتملة يضيف طبقة جديدة

من عدم اليقين الجيوسياسي، بما يهدد جاذبية قطر الاستثمارية ويقوض روايتها بوصفها ملاذا آمنا في المنطقة.

2. إنعكاسات القصف علي العلاقات العربية الإسرائيلية

قمة عربية إسلامية في قطر بعد أيام من العدوان

شكل القصف الإسرائيلي الذي استهدف العاصمة القطرية الدوحة محطة مفصلية في مسار العلاقات العربية الإسرائيلية، إذ أظهر بصورة جلية أن الدول العربية، بما فيها تلك التي تربطها بإسرائيل علاقات سياسية راسخة وتنسيق أمني متقدم كقطر ليست بمنأى عن العدوان الإسرائيلي، وفرضت هذه المعطيات على الدول العربية المطبعة ضرورة إعادة النظر في موازين الثقة والاصطفافات الإقليمية. ويتفق معظم المراقبين على أن هذا الحدث مثل لحظة اختبار حقيقية لمآلات مشروع التطبيع العربي الإسرائيلي، كاشفا الحدود الصلبة للعلاقة بين التعاون الأمني من جهة واحترام السيادة الوطنية من جهة أخرى.

ومن منظور استراتيجي كشف العدوان هشاشة البنية الأمنية الخليجية برمتها، واضعًا دول المنطقة أمام معضلة مزدوجة، فمن جهة، ترتبط هذه الدول بشبكات تعاون سياسي وأمني مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة في إطار اتفاقات التطبيع وترتيبات الشراكة الاستراتيجية، ومن جهة أخرى، فإن استهداف دولة عربية ذات سيادة

كقطر يثير تساؤلات جوهرية حول مدى التزام إسرائيل بحدود تلك الشراكة واحترامها لمقتضياتها، وهكذا تبين أن معادلة السلام مقابل الأمن"، التي روج لها عقب اتفاقات أبراهام ليست كفيلة بتأمين الدول الخليجية من تداعيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا من التحركات العسكرية الإسرائيلية غير المتوقعة.

أما من الناحية السياسية، فقد أشار عدد من المحللين إلى أن القصف أعاد تسييس مسألة التطبيع، بعدما ساد الاعتقاد بأن العلاقات مع إسرائيل تسير نحو الاستقرار المؤسسي، إذ أدت الهجمة إلى اتساع الهوة بين إسرائيل وعدد من العواصم العربية، ودفعت بعض الحكومات إلى تبني مواقف أكثر تحفظا في اتصالاتها العلنية مع تل أبيب، كما تصاعدت الانتقادات الشعبية والإعلامية داخل الدول العربية المطبعة، وهو ما اعتبر مؤشرًا على بداية مرحلة "البرود التطبيعي التي تتراجع فيها العلاقات إلى مستويات رمزية أو أمنية محدودة دون الزخم السياسي السابق.

من زاوية أخرى عمق الهجوم الفجوة النفسية والسياسية بين شعوب الدول العربية المطبعة و إسرائيل، إذ أعاد إلى الواجهة صورة الدولة المعتدية التي لا تراعي الأعراف الدبلوماسية أو القواعد الدولية، وقد انعكس ذلك في قدرة هذه الدول علي تسويق مشاريع التطبيع الاقتصادي والثقافي، خاصة مع بروز سرديات جديدة تدعو إلى مراجعة شاملة لمسار العلاقات مع إسرائيل.

وفي المحصلة ، يمكن القول إن العدوان الإسرائيلي علي قطر لم يكن حادثا معزولا في سياقه العسكري، بل مثل منعطفا في بنية العلاقات العربية الإسرائيلية، وأفرز معادلات جديدة تقوم على الشك وانعدام الثقة، وأعاد الاعتبار لمفاهيم السيادة الوطنية والكرامة بوصفها محددات مركزية لأي تقارب مستقبلي، إذ لم يتوقف أثر الهجوم عند حدود الدوحة، بل امتد ليطال المنظومة السياسية العربية بأسرها محدثًا شرخًا في الخطاب الرسمي المؤيد للتطبيع، ومكرسا مرحلة جديدة من الحذر في التفاعلات الإقليمية مع إسرائيل.

3. تداعيات العدوان دوليا

شكل الهجوم الإسرائيلي على الدوحة محطة مفصلية في مسار الديناميات الأمنية والسياسية الدولية، فيما لا تزال تداعياته الكاملة غير واضحة تماما، فقد كشف وصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب للعملية بأنها مجرد أمر مؤسف عن تحول لافت في

طبيعة الالتزامات الأمنية الأميركية، الأمر الذي عمق شعور الدول الحليفة للولايات المتحدة بأن الضمانات الأميركية لم تعد ملزمة أو قابلة للتفعيل عند الاختبار، ومع غياب أي خطوط حمراء تفرضها واشنطن على السلوك العسكري الإسرائيلي، يبدو أن تل أبيب ستواصل استخدام تفوقها العسكري لفرض سياساتها بالقوة بدل الدبلوماسية.

وقد وسعت الضربة نطاق الصراع إقليميًا بطريقة غير مسبوقة، فبعد عقود بقيت فيها العمليات الإسرائيلية محصورة في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن شكل استهداف الدوحة رسالة واضحة باستعداد إسرائيل لملاحقة أي قيادات من حماس في المنطقة الأوسع، وزاد تصريح نتنياهو بأن دولاً أخرى قد تواجه عواقب مماثلة" المخاوف من انزلاق الخليج ذاته وتركيا ودول جنوب شرق آسيا إلى دائرة التصعيد، بما يهدد بتدويل أكبر للصراع.

كما مثل الهجوم تحديًا مباشرًا للمعايير الحاكمة للسيادة ولحصانة الوسطاء، وهو ما ينذر بإعادة تعريف دور الدول الوسيطة في النزاعات الدولية، فاستهداف دولة مضيفة لمفاوضين يرفع من المخاطر المحيطة بالعمل الدبلوماسي ويضع المنظمات الإقليمية والدولية من منظمة التعاون الإسلامي إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة أمام ضغوط متزايدة لإعادة تثبيت مبادئ عدم التدخل رغم محدودية قدرتها الفعلية على فرض تلك المبادئ.

ومن منظور التحالفات الدولية، فقد أضر الهجوم بمصداقية الولايات المتحدة، وأثار شكوكا لدى حلفاءها حول مدى موثوقية التزاماتها الأمنية، وهو ما قد يدفع الدول الحليفة لها إلى توسيع خيارات التحصين الأمني والسياسي عبر تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا. ومثل تصريح وزير الخارجية القطري بشأن عجز منظومة "باتريوت" عن رصد الصواريخ الإسرائيلية (6) لحظة كشف بالغة الدلالة حول حدود الكفاءة العملياتية لمنظومات الدفاع الجوي الأميركية المعتمدة في قطر، فمثل هذا الاعتراف لا يثير إشكالا تقنيا فحسب، بل يفتح نقاشا أعمق حول طبيعة الاعتمادية الاستراتيجية التي تربط الدول الحليفة للولايات المتحدة بجهات التصنيع الأميركية، وما إذا كانت هذه المنظومات توفر فعلا قدرة سيادية كاملة على اتخاذ القرار والتحكم في لحظات التهديد الحرج.

وتتنوع الفرضيات التي يثيرها هذا القصور بين احتمال وجود ثغرات تقنية بنيوية في المنظومة تحد من قدرتها على رصد أنماط معينة من المقذوفات، واحتمال وجود محددات برمجية مقصودة تؤثر في كيفية استجابة النظام لأهداف ترتبط بشبكة تحالفات واشنطن، كما لا يمكن استبعاد فرضية التحكم الخارجي، التي وإن ظلت غير مثبتة، إلا أن تداولها يعكس حجم الشكوك المتنامية بشأن قدرة هذه الأنظمة على العمل بكامل فاعليتها في مختلف السيناريوهات.

وإذا ثبتت صحة أي من هذه الاحتمالات، فإن تداعياتها لن تقتصر على قطر وحدها، بل ستمتد لتشمل منظومات الدفاع الجوي الخليجية الأخرى والدول التي تعتمد في تسليحها على الولايات المتحدة، وهو ما قد يدفع بعض هذه الدول، بحكم الضرورة الاستراتيجية إلى إعادة تنويع مصادر التسلح والنظر في خيارات بديلة، بما في ذلك الانفتاح الجزئي على منظومات دفاعية روسية أو صينية، بهدف تقليص مستوى الارتهان وتوسيع هامش الاستقلالية في بناء قدراتها الدفاعية.

الفصل الثالث: السيادة المعلقة بين الحماية الأميركية والتركية

1. بين ماضي كعبة المضيوم وحاضر الارتهان للأجنبي

احتلت قطر في مراحلها التاريخية المبكرة مكانة متميزة بين إمارات الساحل الخليجي فقد تميز حكامها، منذ عهد الشيخ محمد بن ثاني في منتصف القرن التاسع عشر بصلابة في الموقف وقدرة على التوفيق بين القبائل، ما جعل الدوحة والوكرة والخور محطات يلجأ إليها الباحث عن الأمان والنجدة سواء من أبناء القبائل الخليجية أو من المحكومين بالضيم في المناطق المجاورة، حيث كانت قطر آنذاك تستمد قوتها من شجاعة نخبتها القيادية وتماسكها القبلي، وقدرتها على فرض حضورها في منطقة تتنازعها القوى الإقليمية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استطاع الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أن يؤسس فعليا لحكم مركزي متماسك وواجه النفوذين العثماني والبريطاني، ونجح في الحفاظ على استقلالية القرار القطري في تلك الحقبة العصيبة ورفض الإملاءات الخارجية مما منح اللاجئين إليها يقينا بأن قطر لا تُسلّم أحدًا ولا تساوم على كرامة اللاجئ لديها.

وتعود جذور الارتهان القطري للمظلة الأمنية الأجنبية إلى اتفاقيات التسعينيات من القرن الماضي حيث ترسخ واقع جديد أصبحت بموجبه قطر دولة ثرية ذات موارد هائلة، لكنها تعتمد اعتمادًا شبه كامل على المظلة الأمنية الأجنبية، وخاصة المظلة الأمنية الأمريكية إضافة إلى حصول الدوحة في عام 2022 على صفة حليف رئيسي من خارج الناتو" وقد روجت الدوحة لهذه " الشراكة " بوصفها ضمانة استراتيجية ضد التهديدات الخارجية وركيزة ثابتة للأمن الوطني غير أن التطورات الأخيرة كشفت أن هذا الاعتماد لم ينتج حماية حقيقية بقدر ما أنتج حالة ارتهان سيادي عمقت هشاشة الدولة وقلصت قدرتها على التحكم في مجالها الدفاعي.

وتقوم العلاقة الدفاعية بين قطر والولايات المتحدة على التزام قطري واسع مقابل ضمانات أميركية ضبابية، فالاتفاقيات تمنحواشنطن صلاحيات واسعة في إدارة المنشآت العسكرية واستخدامها بما يتجاوز قدرة الدوحة على فرض ضوابط أو شروط فاعلة، حتى

تحولت القوات الأمريكية المتواجدة في قطر إلى مركز قيادة عملياتي للقيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، تدير شبكات واسعة من العمليات الاستخبارية والقتالية، وفي المقابل، لم تنجح قطر في انتزاع آليات تضمن التزاما أميركيا بصد التهديدات أو منع الاختراقات الأمنية على أراضيها، وهو ما جعل التوازن بين الكلفة والمردود يميل بشكل واضح لصالح واشنطن بينما بقيت الدوحة تتحمل المسؤولية المالية والسياسية دون مقابل فعلي ملموس

2. قاعدة العديد مقايضة السيادة الوطنية مقابل استقرار وهمي

صورة لمقاتلات علي مدرج قاعدة العديد

نشأت قاعدة العديد في سياق تحولات أمنية إقليمية عميقة خلال تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حين بحثت الولايات المتحدة عن موطئ قدم عسكري أكثر استقرارًا في الخليج بعد تعثر بقائها في القواعد السعودية عقب تفجيرات 1996 وما تبعها من توتر سياسي، وفي هذا الإطار، لم تتردد قطر في توظيف مواردها المالية لاستقطاب الوجود الأمريكي، فبادرت إلى تمويل إنشاء بنية جوية متقدمة في العديد، في خطوة جسدت مبكرا استعداد الدوحة للتفريط بجزء من استقلالية قرارها الدفاعي مقابل ضمانات أمنية خارجية. وقد توج هذا المسار باتفاقيات دفاعية ثنائية 2003 و 2013 منحت القوات الأمريكية صلاحيات واسعة في استخدام القاعدة وإدارتها التشغيلية، مقابل التزام أمريكي غير مكتوب بحماية قطر وهو ما ثبت لاحقا أنه أقرب إلى الوعد الرمزي منه إلى الضمان الفعلي.

ومع مرور الوقت، تحولت قاعدة العديد إلى أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، ومركز قيادة متقدم للقيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، وذراع عملياتي رئيس في حروب أفغانستان والعراق وسوريا، لتصبح قطر نقطة انطلاق الاحتلال بلدان إسلامية وتوسعت مهامها لتشمل الأدوار الاستخبارية واللوجستية وتنسيق التحالفات الجوية، وهو ما جعل قطر دولة مستضيفة لبنية عسكرية أمريكية ضخمة دون أن تمتلك القدرة الفعلية على التأثير في كيفية استخدامها أو توجيهها، وقد ولد هذا الواقع ارتهانا متزايدًا للمظلة الأمنية الأمريكية، حتى بات النقاش يدور حول ثمن السيادة " الذي تدفعه الدوحة، وحول التآكل البنيوي في قدرتها على إنتاج قرار دفاعي مستقل داخل علاقة غير متكافئة بطبيعتها.

أما على مستوى تمويل هذه القاعدة الضخمة، فتظهر الوثائق الرسمية ومسار الإنشاءات أن قطر تكفلت بالجزء الأكبر من الكلفة المالية للقاعدة من المدرجات والملاجئ الخرسانية إلى مراكز القيادة والمساكن، مع استثمارات تقدر بمليارات الدولارات خلال العقدين الماضيين، وتتحمّل واشنطن فقط نفقات تشغيل قواتها وتجهيزاتها فيما تبقي قطر نفسها رهينة التزام طويل الأجل بتمويل التوسعة والتطوير باعتبار القاعدة ضمانة " ردع خارجي، وقد ولد هذا النموذج حالة تبعية مالية وسياسية معا، وهو ما يعني استثمار قطري ضخم في مشروع لا يدار بقرار قطري، ووعد أمريكي بالحماية لا يخضع لأي آلية إلزامية أو سقف محدد من الضمانات.

وأدى هذا النمط إلى تكريس مستوى مرتفع من الاعتماد على الولايات المتحدة، وأدخل الدولة القطرية في بيئة أمنية شديدة التعقيد جعلتها بحكم استضافتها مركزا عسكريا أمريكيا هدفًا محتملاً في حال تصاعدت الصراعات أو تغيرت أولويات واشنطن الاستراتيجية .وجاءت الضربة الإسرائيلية التي استهدفت شخصيات من حركة حماس في الدوحة لتكشف هشاشة هذه المعادلة، فقد تبين أن وجود قاعدة أمريكية بحجم العديد لا يعني بالضرورة منع انتهاك سيادة الدولة المضيفة، ولا يضمن ردع أي طرف حليف للولايات المتحدة نفسها.

لقد أطاحت الضربة بالافتراض الأساسي الذي بنيت عليه الشراكة الدفاعية وهي أن استضافة بنية عسكرية أمريكية كبرى تترجم تلقائيا إلى حماية والسيطرة على المجال الأمني، لكنها أثبتت عمليا أن الردع الأمريكي ليس شاملًا، وأن اعتبارات واشنطن الاستراتيجية تجاه حلفائها المباشرين تتقدم على مفهوم " حماية الدولة المضيفة ". و عمق الصمت الأمريكي أو التحفظ في التعليق على الهجوم هذه المخاوف، وأظهر حدود الضمانات التي لطالما زوج لها في الخليج. وبات خطاب "الشريك الذي ينسحب ساعة الاختبار " أكثر حضورًا من خطاب " التحالف الثابت ".

ويثير هذا الواقع تساؤلات ملحة داخل الساحة القطرية حول جدوى استضافة القواعد العسكرية الأميركية، وهل تتحمل الدولة كلفة المخاطر المترتبة على هذا الخيار فثمة قناعة متنامية بأن قطر ما كانت لتكون هدفًا مباشرًا في الهجوم الإيراني لولا ارتباطها الوثيق بالبنية العسكرية الأميركية في المنطقة، خصوصًا أن طهران أوضحت أن عملياتها كانت ردا على الضربات الأميركية لمنشآتها النووية ولم تكن موجهة ضد الدوحة بذاتها.

ومن هذه الزاوية، يبرز نقاش أوسع حول ما إذا كان الوجود العسكري الأجنبي في الخليج يعزز الأمن فعلاً أم أنه يستجلب تهديدات إضافية فضلا عن ما يطرحه من إشكالات تتعلق بحدود السيادة الوطنية ومدى انسجامها مع استضافة قوات خارجية، حتى في إطار الاتفاقيات الدفاعية الرسمية التي تنظم هذا الوجود.

لا تمثل الحالة القطرية استثناء في هذا الإطار؛ إذ تظهر تجارب دولية متعددة أن استضافة القواعد الأميركية كثيرًا ما تضع الدول المضيفة في قلب توترات

ليست طرفًا مباشرًا فيها. وتشير الأدبيات البحثية إلى أن تمركز القوات الأميركية في بلد ما قد يُسهم في رفع منسوب الاحتقان الجيوسياسي، ويُحفّز خصوم واشنطن على استهداف تلك الدولة بوصفها امتدادًا للنفوذ الأميركي، فضلا عن توفيره مادة تعبئة للجماعات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية التي توظف هذا الوجود في دعايتها.

وبدل أن يؤدي هذا الانتشار العسكري إلى ترسيخ الاستقرار تكشف وقائع عدة أنه قد يقوض أمن الدول المضيفة، ويحولها إلى أهداف مباشرة في أوقات التصعيد الإقليمي أو المواجهات الكبرى بين القوى الدولية.

3. التواجد العسكري التركي وإعادة إنتاج الارتهان الأمني الخارجي

أردوغان أثناء زيارته للقاعدة العسكرية التركية في قطر

يُظهر الاتفاق الدفاعي الذي أبرمته قطر مع تركيا مستوى جديدًا من الارتهان الأمني، لا يقل تقييدا لقرارها الوطني عن غيره من ترتيبات الحماية الأجنبية،

فقد جاءت القاعدة التركية في الريان امتدادًا لتقارب سياسي بين الجانبين، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى موطئ قدم عسكري مباشر الأنقرة داخل الأراضي القطرية، من دون أي إطار رقابي قطري يحدد طبيعة المهام أو نطاق الانتشار، وهكذا وجدت الدوحة نفسها محاصرة بين قوتين أجنبيتين تتقاطعان في النفوذ ولا تلتقيان في الأهداف، في وقت تتراجع فيه قدرتها الذاتية على إدارة فضائها الدفاعي لصالح ترتيبات لا تملك مراجعتها أو تعديل مسارها.

وتكشف وتيرة التوسع التركي المتسارعة داخل قطر خلال السنوات الأخيرة عن تحول بنيوي عميق في مقاربة الدوحة لأمنها الوطني واتسم هذا التحول بقدر واضح من التفريط في السيادة، واستبدال مقومات الردع الذاتي بترتيبات أمنية غير متوازنة، وقد أدت الاتفاقيات العسكرية مع أنقرة إلى إنشاء بنية قاعدية جديدة زوج لها بوصفها ركيزة لتعزيز الحماية، غير أن تقييمها الاستراتيجي يشير إلى أنها أقرب إلى واجهة رمزية منها إلى منظومة دفاع فعالة.

وعلى خلاف الوجود الأميركي الواسع في قطر، يفتقر الوجود العسكري التركي إلى مقومات الدعم العملياتي، إذ لا تمتلك أنقرة قدرات بحرية فعالة في مياه الخليج، بينما تعتمد خطوط إمدادها الجوية على موافقات دولية لا تضمن استقرارها، في ظل غياب كامل لأي منفذ بري يربطها بقطر، وضمن هذه المعطيات تصبح القاعدة التركية بلا مهمة فعلية مع استحالة انخراط تركيا في أي مواجهة محتملة في الخليج، خصوصًا في ظل وجود المنشآت العسكرية الأميركية في الأراضي القطرية.

ويرى عدد من المراقبين أن القيادة التركية استثمرت في هواجس أمنية متضخمة لدى القيادة القطرية مبنية على تصور مبالغ فيه الخطر عسكري من الجوار الخليجي، وقد شكل هذا التصور أرضية خصبة لتركيا لترسيخ وجودها العسكري، لا بوصفه ضرورة لحماية قطر، بل كوسيلة لتحقيق مكاسب استراتيجية أوسع تتصل بالتوغل في الخليج والحصول على منفذ جيوسياسي على خطوط التجارة نحو جنوب شرق آسيا، وفي هذا السياق تحولت قطر إلى منصة لتمدد تركي لا يرتبط بمقتضيات أمنها الوطني، بقدر ما يخدم مشاريع النفوذ الإقليمي لأنقرة.

ومع التوسع المتزايد للقاعدة التركية وارتفاع أعداد القوات والمعدات المنتشرة فيها، أخذت صيغة ما يُسمى بـ "التعاون العسكري" تتحول تدريجيا إلى وضع أقرب إلى وجود عسكري شبه احتلالي غير معلن، إذ أصبح الحضور التركي يتحرك خارج أي إطار دفاعي يخدم أولويات الأمن القطري أو ينسجم مع مقتضياته ودفع بالدوحة إلى تموضع يتناقض مع بيئتها الاستراتيجية الطبيعية في محيطها الخليجي وامتدادها الاستراتيجي وبهذا الخيار المتهور، عرضت قطر نفسها لتنامي حساسيات خليجية متزايدة حتى بات ينظر إليها وكأنها محمية تركية أكثر من كونها دولة خليجية تتمتع باستقلالية قرارها الدفاعي.

وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى الوجود العسكري التركي في قطر بوصفه مجرد خيار سياسي غير موفق بل باعتباره تعبيرا عن خلل بنيوي أعمق في التصور القطري لمفهوم الأمن الوطني، حيث تم التخلي فعليا عن مشروع بناء قدرات دفاعية مستقلة لصالح ترتيبات هشة تقوم على منح قوة أجنبية محدودة القدرات موطئ قدم على الأرض وحيزًا من القرار العسكري، ولم يقتصر الأمر على إضعاف الموقع الإقليمي لقطر، بل طال أسس سيادتها نفسها، بعدما رهنت الدوحة أمنها الوطني بإرادة دولة خارجية تفتقر إلى القدرة وربما الإرادة من أجل توفير الحماية في لحظة الاختبار الحاسمة.

الفصل الرابع: فشل مزدوج للنظام القطري في الردع وإدارة ما بعد العدوان

شكّل القصف الإسرائيلي الذي استهدف الدوحة لحظة مفصلية في كشف حدود القوة السياسية والأمنية للنظام القطري، إذ أطاح بالتصوّر الرسمي الذي روّج له النظام طويلاً باعتبار قطر "منطقة آمنة" محصّنة بالتحالفات العسكرية والعلاقات الدبلوماسية الواسعة. وأظهر الحدث،بشكل غير قابل للالتفاف، أن البنية الأمنية القطرية تعتمد بصورة مفرطة على ضمانات خارجية لم تُختبر فعلاً، وأن الدولة افتقرت إلى الحدّ الأدنى من القدرة على إدارة واحدة من أخطر الأزمات التي واجهتها في تاريخها الحديث،

1. فشل منظومة الرصد القطرية

صورة لبطاريات باتريوت الأميركية الصنع

كشف الهجوم الإسرائيلي على قطر عن مستوى عالٍ من الهشاشة في منظومتها الدفاعية، رغم امتلاك الدوحة لأنظمة متقدمة تشمل مقاتلات رافال وتايفون وطائرات "إف 15 كيو إيه أبابيل" من الجيل 4.5، إلى جانب منظومات الدفاع الجوي "باتريوت" المدعومة أمريكيًا و "ثاد"، فقد نجحت الطائرات الإسرائيلية، بمرافقة مسيّرات وطائرات استطلاع، في اختراق الأجواء القطرية دون أن ترصدها الرادارات، وهو ما أثار تساؤلات جدية حول فعالية صفقات التسليح الضخمة التي أبرمتها الدوحة مع الولايات المتحدة. و وفق تصريحات رئيس الوزراء القطري، فإن الأسلحة المستخدمة لم تظهر على شاشات الرصد، الأمر الذي أثار علامات استفهام حول طبيعة الإخفاق، وما إذا كان ناتجًا عن خلل تقني أو نتيجة تعطيل في اللحظة الحرجة.

ويشير عدد من المراقبين والخبراء إلى وجود دعم أمريكي وبريطاني واضح في مراقبة الأجواء وربما في تعطيل الرادارات القطرية، بحيث لا تظهر الطائرات الإسرائيلية على شاشات الرصد و أن الولايات المتحدة وبريطانيا كان لهما حضور بارز في الضربات، سواء من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية الدقيقة أو عبر التجهيزات العسكرية، مشيرين إلى أن إسرائيل غير قادرة على تنفيذ مثل هذه العمليات البعيدة المدى بمفردها، وتحتاج إلى طائرات أمريكية للتزود بالوقود في الجو، وهو ما يدل على وجود دور أمريكي مباشر في هذه الضربات.

وفي هذا السياق، نشر موقع حبر 7 التركي تقريرًا [6] بعنوان: "الهجوم الذي كشف تبرير تركيا لاقتناء منظومة S-400...إسرائيل تضرب، وأنظمة الباتريوت نائمة"، مسلّطًا الضوء على مسألة جوهرية تتجاهلها قطر ودول الخليج الأخرى، وهي أن أنظمة الدفاع الجوي الغربية، وعلى رأسها باتريوت، إما غير فعّالة أمام التهديدات الإسرائيلية، أو يمكن التحكم بفاعليتها وتعطيلها عن بُعد بقرار سياسي من واشنطن عندما يتعلق الأمر بحليف استراتيجي. ويبرز التقرير أن أحد الأسباب التي دفعت تركيا في السابق لرفض هذا النظام والتوجه نحو S-400 هو هذا الخلل في سيطرة الولايات المتحدة على أنظمة الدفاع الجوي لحلفائها.

من ناحية أخرى، لا يمكن النظر إلى هذا الإخفاق كحادثة معزولة، بل يمثل نكسة استراتيجية للنظام القطري الذي رهن أمن قطر للمظلة الأمريكية واستثمر مليارات الدولارات في أنظمة قد تُغلق بكبسة زر في اللحظة الحاسمة، فتُترك الأجواء مكشوفة أمام أي تهديد، لا سيما إذا كان مصدره إسرائيل.

2. هشاشة الموقف القطري بعد العدوان الإسرائيلي

أظهر الهجوم الإسرائيلي على قطر هشاشة غير مسبوقة في قدرة النظام القطري على إدارة تداعيات الأزمة، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل على المستوى الدبلوماسي والسياسي. و برزت محدودية الرد القطري الرسمي بعد الهجوم، سواء في توجيه رسائل حازمة إلى المجتمع الدولي أو في حماية مصالحها الوطنية عبر القنوات الدبلوماسية الفعالة، وتكشف هذه الثغرات في إدارة الأزمة الاعتماد المفرط على المظلة الأمريكية، حيث اقتصر الرد القطري على بيانات بروتوكولية متكررة لم ترتق إلى مستوى الاعتداء وطبيعة التهديد المباشر الذي طال أراضيها ومصالح شعبها، وكشف عن مقاربة مفرطة في التساهل في أمن قطر، وتقويض سيادتها وتعريض أمن مواطنيها لمخاطر مباشرة، وجرى تفضيل الاعتبارات المرتبطة بتكريس صورة الوسيط الإقليمي" على مقتضيات حماية المجال الوطني.

وقد تجلّى هذا الخلل بعد القصف بشكل واضح في الخطاب الرسمي المرتبك، الذي سعى إلى تقزيم الحدث وتقديمه كحادثة "محدودة " بدل صياغة موقف حازم أو تقديم رواية واضحة للرأي العام. حيث اعتمدت السلطات خطاباً مراوغاً في تقدير خاطئ لطبيعة الهجوم، رغم ما الحقه الهجوم من ضرر بهيبة الدولة وصورتها.

وبعد أيام من العدوان أعلنت الخارجية القطرية أن رئيس الوزراء القطري تلقي اتصالا هاتفيا من نتنياهو يعتذر فيه عن قتل مواطن قطري، غير أنّ هذا الاعتذار جاء بلا أي توثيق رسمي، كما لم تُصدر إسرائيل تعليقاً يؤكّد صحته أو أو يتبنّاه، مما أفقده الحدّ الأدنى من المصداقية وحمل في طياته إهانة أخري وفي جوهره ازدراءً ناعمًا للسيادة القطرية حين اعتذر عن قتل الضابط القطري فقط دون وفد حماس هذا فضلا عن انتهاك السيادة القطرية أصلا ، وأبان عن تصرف يعد سابقة ديبلوماسية غريبة مع العلم

أن الوفد تم استدعائه من طرف السلطات القطرية وفي مهمة رسمية للمشاركة في المفاوضات التي يرعاها النظام القطري وحمايته وسلامته أولوية قصوى ومن صميم سيادة الدولة وهيبتها والتعرض له بأي شكل من الأشكال يعد انتهاكا صارخا لسيادة الدولة المضيفة، ورغم كل ذلك قبل النظام القطري هذا الاعتذار الشكلي المنقوص وما حمل من إهانات ودون أي ضمانات حقيقية بعدم تكرار العدوان ودون أي اعتبار لسيادة الدولة وأمن المواطنين أو المقيمين علي أراضيها.

وتكرس هذا الخلل حين تعاملت الدوحة مع تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن حماية قطر" كما لو كانت التزاماً أمنياً رغم أنها تصريحات لا تمتلك أي قوة قانونية وفقاً للدستور الأمريكي أو مبادئ القانون الدولي، إذ لا يملك الرئيس صلاحية إقرار اتفاقات دفاعية أو استخدام القوة العسكرية خارج الحدود من دون تفويض الكونغرس و بغياب معاهدة دفاع مشترك مصادق عليها أو قرار صادر عن مجلس الأمن يبقى أي تصريح من هذا النوع مجرد خطاب سياسي لا يترتب عليه التزام فعلي. كما أن القانون الدولي لا يعترف بأي شكل من أشكال الحماية بين الدول إلا إذا كانت قائمة على اتفاق ملزم أو قرار أممي، وهو ما لا ينطبق على الحالة القطرية. وتكشف هذه الممارسات مجتمعة عن قصور عميق في إدراك السلطات القطرية للحدود القانونية والسياسية للضمانات الأمنية، وعن خلل بنيوي في إدارة التهديدات الخارجية، بما يجعل الدولة في وضع بالغ الهشاشة أمام أي اعتداء قادم.

ومن الناحية الرمزية تعامل أمير الدولة ببرودة رمزية غريبة مع الحدث، إذ يعد خلع العقال من التصرفات الرمزية ذات الدلالة العميقة في الثقافة الخليجية، ولا ينظر إليه على أنه مجرد فعل عابر، بل يعبر عن بلوغ الشخص مستوى عال من الغضب أو الاعتراض، بحيث يتجاوز نطاق الحديث أو النقاش التقليدي، وغالبا ما يفسر كإشارة إلى أن الموقف لم يعد يحتمل المجاملة أو الصبر. وقد تجلى هذا المعنى بوضوح في تصرف الأمير تميم خلال جنازة إسماعيل هنية، حيث عبر عن مشاعر شخصية قوية. غير أن المقارنة بين هذا التصرف وعدم اتخاذ موقف مماثل عقب القصف الإسرائيلي لقطر في 9 سبتمبر 2025، الذي استهدف أراضي الدولة ومصالح مواطنيها مباشرة تكشف تناقضا صارخًا في أولويات الدولة وقيادتها. إذ يبدو أن التعبير الرمزي عن المشاعر

والتضامن الشخصي يحظى بأولوية أعلى من حماية المجال الوطني واستعراض سيادة الدولة في مواجهة تهديد حقيقي. هذا التناقض يسلط الضوء على ضعف الحس الاستراتيجي للقيادة القطرية، ويطرح تساؤلات جدية حول مدى إدراكها لرمزية المواقف العامة، ودورها في تعزيز أو تقويض صورة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

الأمير تميم بن حمد آل ثاني أثناء جنازة إسماعيل هنية

صورة الأمير تميم أثناء تشييع ضحايا القصف الإسرائيلي في الدوحة

وبالمحصلة كانت ردة الفعل الرسمية القطرية ضعيفة ومحدودة ومتناقضة ، وقد تضاعف هذا الانطباع نتيجة سلوكيات المسؤولين القطريين خلال الأيام التي أعقبت الهجوم، لا سيما ظهور وزير الخارجية القطري في لقاء عاطفي ومعانقة مسؤول إسرائيلي في شرم الشيخ، وما يمثله من تناقض صارخ مع جسامة الاعتداء الذي وقع على الأراضي القطرية، وشكل هذا التناقض بين الخطر المباشر الذي واجه قطر والموقف الرسمي الودي تجاه الجهة المعتدية محور جدل واسع بين المحللين السياسيين، إذ ذهب بعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن القصف الإسرائيلي قد يكون تم بتنسيق ضمني بين إسرائيل وقطر، بهدف ممارسة ضغوط على حركة حماس لإجبارها على قبول شروط إسرائيلية محددة، كما حمل هذا المشهد طابعا مهينا للدوحة في نظر العديد من المراقبين، إذ لم يقرأ بوصفه مجرد سلوك بروتوكولي عابر بل باعتباره تجسيدًا لتحوّل أعمق في مسار السياسة الخارجية القطرية، وأظهر استعدادًا متزايدًا للانتقال من مستوى التنسيق غير المعلن مع إسرائيل إلى مستوى تواصل علني في لحظة بالغة الحساسية تتصاعد فيها الانتقادات للدور القطري في ملفات السيادة ومسارات الوساطة الأمنية، وقد أدى هذا التراكم إلى تعميق موجات النقد والتساؤلات حول طبيعة العلاقة الفعلية بين قطر وإسرائيل وحول ما إذا كانت الدوحة قد تجاوزت الخطوط الرمزية التي طالما ادعت التمسك بها في سياستها الإقليمية.

عناق بين وزير الخارجية القطري ومسؤول إسرائيلي

شهادات حول العدوان الإسرائيلي وتداعياته

- واشنطن بوست : أشارت في مقالة تحليلية إلى أن العدوان أضر إلي حد كبيرب قيمة الحماية الأميركية " [7]

- الغارديان : أضعفت الضربة الثقة في المظلة الأمنية الأميركية لدى دول الخليج، إذ تبين أن حتى الدولة التي تستضيف قاعدة أميركية كبرى ليست محصنة عن التعرض لهجوم إسرائيلي [8]

- تحليلات باحثين من معهد كارنيغي الهجوم هو "نداء إعلامي" لدول الخليج يُظهر أن إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة حتى ضد دولة خليجية، وهو ما قد يضع الضامن الأميركي أمام اختبار كبير، كما أن الحدث يضعف الثقة القطرية بدورها كوسيط بين إسرائيل وحماس، خاصة بعد هذا النوع من العمليات التي تنفذ على أراضيها [9].

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية : وصف العدوان بأنه زلزلة في النظام الأمني الخليجي لأن الضربة تثير تساؤلات حول مدى قدرة الغرب وخاصة الولايات المتحدة على ضمان أمن شركائه في المنطقة. [10]

- The Soufan Center تحليل : ضربة إسرائيل على قطر: ضربة للوساطة والدبلوماسية الإقليمية يتحدث عن مدى تأثير الضربة على دور قطر كوسيط وعلى الاستقرار الإقليمي [11] .

- سارة حرمش، الخبيرة في السياسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب والرئيس التنفيذي لشركة Defense 9 : إن النفوذ الأميركي في الخليج بني تاريخيًا على معادلة واضحة تقوم على استضافة القواعد والقوات الأميركية مقابل توفير مستوى من الردع والحماية. غير أن الضربة الإسرائيلية كشفت بجلاء مدى خطأ هذا التصور [12].

- عبد الله حايك، المحلل السياسي والمتخصص في شؤون المشرق والخليج، الذي عمل سابقاً في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني: الأمر لم يقتصر على الخرق في حد ذاته، بل شمل أيضاً ما بدا من ردود

الفعل الدولية والإقليمية من صمت أو تحفظ أمريكي، وهو ما فسرته عواصم عربية على أنه مؤشر على حدود الضمانات السابقة، ومن هنا أصبح الحديث عن "ثقة تنقض" أكثر فاعلية من حديث عن "قوة تبدي نفسها".

- قال الدكتور رامي عاشور، أستاذ العلاقات الدولية: إن تأخر تعليق البيت الأبيض على العدوان الإسرائيلي لا يعني مباركة، ولا رفضًا لاستهداف قطر، إنما يشير إلى أن العملية حصلت بضوء أخضر أمريكي وبتنسيق مباشر. [13]

- الدكتور رامي عاشور، أستاذ العلاقات الدولية: تأخر تعليق البيت الأبيض على العدوان الإسرائيلي يشير إلى أن العملية حصلت بضوء أخضر أمريكي وبتنسيق مباشر.

- تحليل لصحيفة : (The Guardian) وصف الضربة بأنها لحظة مفصلية تهز ثقة دول الخليج في الحماية الأميركية التقليدية معتبرا أن «الضربة أظهرت أن الولايات المتحدة قد تسمحبإخلال سيادة حليف عربي بغرض تلبية أهداف إسرائيلية ». [15]

التوصيات

- تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية عبر الاستثمار في منظومات إنذار مبكر ورادارات مستقلة ورفع جاهزية سلاح الجو، بما يقلل من الاعتماد المفرط على الأنظمة الأجنبية.

- مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري الأجنبية لضمان توافقها مع المصالح الوطنية، وخاصة ما يتعلق بالتحكم في المجال الجوي والبيانات الحساسة.

- تعزيز الشراكة الثنائية بدل الارتهان: ضرورة إعادة صياغة العلاقة الدفاعية مع الولايات المتحدة على أساس الشراكة الاستراتيجية المتكافئة، وليس الارتهان الأمني الكامل، بما يمنح قطر كامل السيادة في صياغة سياساتها الدفاعية والعمومية.

- إعادة بناء القدرات الذاتية بالتوازي مع الشراكات وتنويعها: الاستثمار في قدرات الدفاع الجوي والصاروخي، وتنويع مصادر التسليح، بما يجعل الشراكة مع واشنطن رافعة لتعزيز القدرات المحلية لا بديلاً عنها.

- تقليص الاعتماد على دبلوماسية الوساطة كركيزة عبر تخفيف مركزية سياسة الوساطة في هوية قطر الخارجية، خصوصًا مع ارتفاع كلفة هذه الوساطات سياسيًا وأمنيا، وتحولها إلى مصدر ضغط يفوق قدرة الدولة على التحكم بمساراته أو نتائجه.

- ربط انخراط قطر في الوساطات بقدرتها على التأثير والسيطرة على مسارها وذلك شرط أن تبقى الوساطة ضمن مجال نفوذ تتحكم قطر في معطياته الأساسية، بحيث لا تتحمل نتائج مسارات سياسية معقدة لا تملك القدرة على إدارتها أو فرض مخرجاتها.

- تعزيز الارتباط الإستراتيجي مع الخليج بوصفه خط الدفاع الأول: التأكيد على أن العمق الجغرافي والاجتماعي والسياسي لدول مجلس التعاون هو

أساس الأمن القطري، وأن أي استراتيجية أمنية فعالة يجب أن تنطلق من هذا الإطار فأمن الخليج من الناحية الاستراتيجية وحدة لا تتجزأ.

- إعادة بناء الثقة السياسية والأمنية داخل مجلس التعاون العمل على إعادة تمتين العلاقات الدفاعية والأمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتفعيل آليات الإنذار المبكر والدفاع الجوي المشترك كجزء من بنية أمنية خليجية متكاملة.

- تحويل الانتماء الخليجي إلى رافعة توازن أمام القوى الإقليمية: تعزيز الانسجام الخليجي لما يتيحه لقطر من هامش أكبر في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية، ويشكل مظلة بديلة أكثر استقرارًا من الارتهان للأطر الأمنية الأجنبية.

- استقرارًا من الارتهان للأطر الأمنية الأجنبية. دراسة تقييم الأعباء التي تتحملها قطر نتيجة الدور الإقليمي الزائد: تضمين الدراسة توصية واضحة بمراجعة الكلفة الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية للانخراط في ملفات تفوق حجم الدولة، وإعادة توجيه الموارد نحو الأمن الوطني. تقديم ملف قانوني متكامل يوثق الهجوم باعتباره انتهاكا السيادة

- تقديم ملف قانوني متكامل يوثق الهجوم باعتباره انتهاكا لسيادة دولة مستقلة وسابقة خطرة في ممارسات الردع الإسرائيلية.

الخاتمة

كشفت الضربة الإسرائيلية التي استهدفت الدوحة في 9 سبتمبر 2025 عن صورة ظلت ضبابية منذ عقود تتمحور حول جدوائية الحماية الأمريكية وأظهرت بجلاء غير مسبوق حقيقة وهم الحماية الأجنبية الذي بنيت عليها الاستراتيجية الدفاعية القطرية لعقود، فقد أثبت غياب أي رد فعل من الولايات المتحدة وتركيا، على الرغم من حضورهما العسكري الكثيف داخل الأراضي القطرية، أن «الأمن المستورد لم يكن سوى رهانا هشا يقيد القرار الوطني القطري ولا يوفر حماية فعلية عند لحظة الاختبار، وبات واضحًا أن الاتكال على القوات الأجنبية بدل بناء قدرات دفاعية مستقلة، جعل الدولة مكشوفة وعاجزة أمام تهديد مباشر استهدف سيادتها دون أن يترتب عليه أي موقف ردعي من الحلفاء المفترضين.

وفي سياق آخر، أبرز الهجوم حدود الدور القطري كوسيط إقليمي، وما يرافق هذا الدور من تداعيات سياسية وأمنية، فقد واجهت قطر ضغوطا إسرائيلية كثيفة شملت حملات تشويه وابتزاز دبلوماسي بهدف توجيه وساطتها بما يخدم المقاربة الإسرائيلية للحرب، فيما لم يوفر لها هذا الدور أي حماية من الاستهداف المباشر، وبات من الواضحأن دور الوسيط» ليس بمنأى عن دوائر الصراع، وأن الرهان على الوساطة بوصفها درعا سياسيا، قد يفقد جدواه في الصراعات حتي لو كان هذا الدور الوظيفي مرسوما من قبل الولايات المتحدة، هذا مع العلم أن تمسك الدوحة بصورتها كوسيط ساهم في تأجيل بناء منظومة ردع وطنية فعالة، رغم الانكشاف الأمني المتزايد.

وتمثل الحادثة فرصة تاريخية لإعادة النظر في السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما ما يتعلق بالوساطة بوصفها محور الهوية الدبلوماسية للدولة، فمن الضروري الانتقال من سياسة تقدم الدور الإقليمي على حساب الأمن الداخلي، إلى مقاربة تضع حماية السيادة وأمن المواطن في أعلى سلم الأولويات. ويبدأ ذلك بخطوة استراتيجية تتمثل في التحرر من المظلة الأميركية والتخلي عن الاعتماد المفرط على الحماية الأجنبية بالتوازي في الشروع في بناء قوة دفاعية ذاتية قادرة على حماية الوطن وردع أي تهديد خارجي. وقطر قادرة ذلك بما تمتلكه من موارد ضخمة.

وفي ضوء المعطيات التي أبرزتها الدراسة، يمكن القول أن العدوان الإسرائيلي على الدوحة كشف حدود المقاربات التقليدية التي تبنتها قطر في إدارة أمنها الوطني وموقعها الإقليمي، فقد أظهر الحدث، بوصفه لحظة اختبار صعبة، أن الاعتماد على الأطر القانونية الدولية أو على رصيد العلاقات الدبلوماسية لا يوفّر مظلة ردع فعالة في محيط دولي يتسم بالتنافسية الحادة وانكشاف الدول الصغيرة أمام التحولات المفاجئة، كما بين أن الوفرة المالية والقدرات الاقتصادية على أهميتها، لا تتحول تلقائيًا إلى أدوات صلابة استراتيجية ما لم تستثمر في بناء منظومة دفاعية ومقومات ذاتية تعزز قدرة الدولة على الصمود والمواجهة.

و يبقي ارتباط قطر الطبيعي ببيئتها الإقليمية المباشرة خيارًا استراتيجيا لا بديل عنه، ومن هنا تبرز أهمية منظومة مجلس التعاون الخليجي بوصفها إطارًا يتجاوز وظائف التنسيق الاقتصادي إلى فضاء ضروري لبناء قوة جماعية قائمة على تقارب الهويات وتشابه التهديدات وتكامل الموارد، فالتحالفات المستندة إلى روابط عضوية طويلة المدى تختلف جذريًا عن الترتيبات الطارئة التي تمليها الظروف إذ تمنح الدول ما تفتقر إليه من قدرة على مواجهة بيئة دولية مضطربة تدار بموازين قوى لا بقواعد ثابتة.

ورغم أن قطر اعتمدت خلال العقدين الماضيين في توظيف أدوات القوة الناعمة من دبلوماسية الوساطة إلى النفوذ الإعلامي والاستثمار السيادي واستضافة الأحداث الدولية الكبرى فإن الهجوم على الدوحة أظهر أن هذه الأدوات، مهما اتسع نطاقها، تبقى عاجزة عن تعويض غياب ركائز القوة الصلبة المتمثلة في بناء قوة قطرية ذاتية ففي لحظات الاختبار الأمني، تتراجع فعالية الأدوات الدبلوماسية أمام حقائق الصراع، وتتقدم القدرات العسكرية والتحالفات الدفاعية العضوية بوصفها الضامن الأهم لأمن الدولة واستقرارها.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أن تعزيز الأمن القطري لن يتحقق عبر مواصلة الاعتماد المفرط على أدوات النفوذ غير الصلبة، ولا عبر الاتكال على النظام الدولي لحماية السيادة، بل من خلال إعادة بناء مقاربة أمنية ترتكز على تطوير القدرات الذاتية، وترسيخ التكامل الخليجي، وإعادة وصل ما انقطع من عمق استراتيجي إقليمي.

المراجع

[1] وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر إسرائيل قبلت اقتراح ترامب لوقف إطلاق النار في غزة

https://www.reuters.com/ar/world/MVLVT4BV6VOIVMWEBUQVWEVWAE-2025-09-08

[2] رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي يتعهد في تسجيل بملاحقة حركة حماس في الخارج.

https://www.reuters.com/ar/world/MVLVT4BV6VOIVMWEBUQVWEVWAE-2025-09-08

[3] وزير الخارجية الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، في 7 يوليو 2025، عن خطة لإنشاء ما سماه "مدينة إنسانية" في رفح

https://www.haaretz.com/israel-news/2025-07-07/ty-article/.premium/defense-minister-israel-to-concentrate-all-gaza-population-in-rafah-humanitarian-zone/00000197-e56a-dlad-ab97-e5ef764e0000

[4] تحليل من معهد واشنطن | بعنوان تحول استراتيجي بعد الهجوم الإسرائيلي على قطر».

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thwl-astratyjy- bd-alhjwm-alasrayyly-ly-qtr

[5] تحليل استخباري بعنوان " تداعيات الهجوم الإسرائيلي على قطر في عالم ما بعد 7 اكتوبر " يوضح أن الضربة تهدد دور الوساطة القطري في مفاوضات وقف إطلاق النار

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thwl-astratyjy- bd-alhjwm-alasrayyly-ly-qtr

[6] تصريح رئيس الوزراء القطري، بإن الأسلحة المستخدمة لم تظهر على شاشات الرصد

https://mofa.gov.qa/en/qatar/latest-articles/latest- news/details/2025/09/10/prime-minister-and-minister-of-foreign-affairs-says-qatar-will-not-tolerate-infringement-on-its-sovereignty--describes-attack-as-state-terrorism

[7] واشنطن بوست : مقالة تحليلية : العدوان أضر إلي حد كبير ب قيمة الحماية الأميركية

https://www.washingtonpost.com/world/2025/09/12/israel-qatar-/attack-persian-gulf

[8] الغارديان: الضربة أضعفت الثقة في المظلة الأمنية الأميركية لدى دول الخليج، إذ تبين أن حتى الدولة التي تستضيف قاعدة أميركية كبرى ليست محصنة عن التعرض الهجوم إسرائيلي.

https://www.theguardian.com/world/2025/sep/12/israels-strike-on-hamas-leaders-in-qatar-shatters-gulfs-faith-in-us-protection

[9] تحليلات باحثين من معهد كارنيغي: تقول إن الهجوم هو "نداء إعلامي" لدول الخليج يظهر أن إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة حتى ضد دولة خليجية، وهو ما قد يضع الضامن الأميركي أمام اختبار كبير، كما أن الحدث يضعف الثقة القطرية بدورها كوسيط بين إسرائيل وحماس، خاصة بعد هذا النوع من العمليات التي تنفذ على أراضيها

https://carnegieendowment.org/emissary/2025/09/israel-qatar-hamas-strikes-fallout-abraham-accords-gaza?lang=en

[10] المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية : وصف العدوان بأنه "زلزلة في النظام الأمني الخليجي : لأن الضربة تثير تساؤلات حول مدى قدرة الغرب وخاصة الولايات المتحدة على ضمان أمن شركائه في المنطقة.

https://ecfr.eu/article/qatar-quake-israel-blows-another-hole-in- middle-east-security

[11] تحليل ضربة إسرائيل على قطر: ضربة للوساطة والدبلوماسية الإقليمية يتحدث عن مدى تأثير الضربة على دور قطر كوسيط وعلى الاستقرار الإقليمي.

/https://thesoufancenter.org/intelbrief-2025-september-10

[12] قالت سارة حرمش الخبيرة في السياسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب والرئيس التنفيذي لشركة Defense : إن النفوذ الأميركي في الخليج بني تاريخيا على معادلة واضحة تقوم على استضافة القواعد والقوات الأميركية مقابل توفير مستوى من الردع والحماية. غير أن الضربة الإسرائيلية كشفت بجلاء مدى خطأ هذا التصور.

https://24.ae/article/921472/%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84- %D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1- %D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA- %D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

- **[13]** عبد الله حايك، المحلل السياسي والمتخصص في شؤون المشرق والخليج الذي عمل سابقاً في معهد واشنطن السياسات الشرق الأدني: الأمر لم يقتصر على الخرق في حد ذاته، بل شمل أيضاً ما بدا من ردود الفعل الدولية والإقليمية من صمت أو تحفظ أمريكي، وهو ما فسرته عواصم عربية على أنه مؤشر على حدود الضمانات السابقة، ومن هنا أصبح الحديث عن ثقة تنقض أكثر فاعلية من حديث عن "قوة تبدي نفسها".

- **[14]** الدكتور رامي عاشور، أستاذ العلاقات الدولية: تأخر تعليق البيت الأبيض على العدوان الإسرائيلي يشير إÄ أن العملية حصلت بضوء أخضر أمريكي وبتنسيق مباشر.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3545534

[15] تحليل لصحيفة : (The Guardian) وصف الضربة بأنها لحظة مفصلية تهز ثقة دول الخليج في الحماية الأميركية التقليدية، معتبرًا أن الضربة أظهرت أن الولايات المتحدة قد تسمح بإخلال سيادة حليف عربي بغرض تلبية أهداف إسرائيلية».

https://www.theguardian.com/world/2025/sep/12/israels-strike-onhamas-leaders-in-qatar-shatters-gulfs-faith-in-us-protection

عندما ضربت الطائرات الحربية الإسرائيلية الدوحة في 9 سبتمبر 2025، لم يكن الهجوم مجرد انتهاك السيادة دولة خليجية صغيرة بل كان بمثابة تحطيم الرواية استراتيجية كاملة.

يتناول هذا الكتاب بوضوح نادر، كيف أن حادثة واحدة كشفت هشاشة نموذج الأمن الوطني في قطر، واعتمادها على الحماية الأجنبية، وحدود دورها الذي تم الترويج له على نطاق واسع كوسيط إقليمي.

عندما ضربت الطائرات الحربية الإسرائيلية الدوحة في التاسع من سبتمبر/أيلول 2025، كان الهجوم أكثر من مجرد انتهاك لسيادة دولة خليجية صغيرة، بل أدى إلى تحطيم رواية استراتيجية بأكملها.

يتناول هذا الكتاب، بوضوح نادر، كيف كشف حادث واحد عن هشاشة نموذج الأمن الوطني في قطر، واعتمادها على الحماية الأجنبية، وحدود دورها المعلن على نطاق واسع كوسيط إقليمي.

DAR AL THANI